الأمن والتنمية :أمن التنمية وتنمية الأمن

ا. د . محمد سعد أبو عامود
أستاذ العلوم السياسية كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة متعددة الأبعاد والمستويات، وإذا ما حاولنا أن نؤصل تاريخيًا لهذه العلاقة فإننا سنجد أصولها في مجال تأمين حركة القوافل التجارية البرية والبحرية على السواء، ومن هنا سنجد الجهود الأمنية في صورها الأولى في مواجهة العصابات التي كانت تهاجم القوافل التجارية عبر الطرق البرية وفي مواجهة القراصنة في البحار، واستنادًا إلى الخبرة التاريخية في هذا الشأن فإن الدول التي استطاعت تأمين حركة تجارتها الداخلية والخارجية برًا وبحرًا هي الدول التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وأن تحافظ على أمنها وبقائها وذلك استنادًا إلى معايير كل مرحلة تاريخية، إلا ان النقلة النوعية الحقيقية بشأن العلاقة بين الأمن والتنمية ارتبطت بالثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالي والدولة القومية، فهناك علاقة ارتباط واضحة بين تطور النظام الرأسمالي وتبلور نظام الدولة القومية ذات السيادة والسلطة المركزية والتي تتحمل بمسئولية الأمن الداخلي والدفاع عن إقليم الدول ضد أي اعتداء خارجي هذا فضلاً عن مسئوليتها في الفصل في المنازعات التي تحدث في داخل إقليمها و تطبيق القانون الملزم للكافة بشأنها.

والنظام الرأسمالي بحكم طبيعته وفلسفته وقوانينه الاقتصادية وأساليب إدارته وآلياته يتطلب دولة ذات سلطة قادرة على تأمين البيئة الداخلية للنظام وتوفير الحماية الخارجية لأنشطته ومؤسساته، من هنا نستطيع القول بان البروز الواضح للعلاقة بين الأمن والتنمية ارتبط تاريخيًا بظهور الرأسمالية واتساع نطاقها على مستوى العالم.

ولكن محتوى و أبعاد هذه العلاقة ومستوياتها اختلفت من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى وتبعًا للتطورات التي مر بها النظام الرأسمالى ذاته (١) ،ذلك لأن هذا النظام مر بعدة مراحل أبرزها مرحلة الرأسمالية التجارية فمرحلة الرأسمالية الصناعية والرأسمالية الخدمية أي التي تركز على الخدمات الاقتصادية وصولاً إلى المرحلة المعاصرة والتي يمكن ان نطلق عليها مجازًا الرأسمالية الرقمية وذلك نظرًا لأنها تقوم على أساس انتاج المعرفة اعتمادًا على تكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من برمجيات ووسائل رقمية.

من ناحية أخرى فإن مفهوم ومحتوى وأبعاد التنمية والأمن قد تغيرت عبر كل مرحلة من المراحل التاريخية السابق الإشارة إليها، وبالتالي فإن دراسة العلاقة بين التنمية والأمن في الواقع المعاصر تتطلب التعرف على مفهوم و خصائص التنمية المعاصرة وأهم قضاياها والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لمفهوم الأمن ومدى التغير في النطاق الذي يعمل فيه وما يتطلبه ذلك من تطوير وتحديث لاستراتيجياته وقدراته ومهاراته ليكون قادرًا على التعامل بكفاءة وفعالية مع كافة الظواهر التي

تظهر في المجتمع والمرتبطة بعملية التنمية المعاصرة ،ولذلك فقد تحددت خطة الدراسة على النحو التالي :

أولاً – المفهوم المعاصر للتنمية وخصائصها وانعكاس ذلك على المفهوم المعاصر للأمن

ثانيًا – أمن التنمية :المفهوم، والخصائص، والأبعاد، والمستويات

ثالثًا – تنمية الأمن :المفهوم ، والرؤية ،والاستراتيجيات

الخاتمة

أولاً – المفهوم المعاصر للتنمية وخصائصها وانعكاس ذلك على المفهوم المعاصر للأمن.

تتعدد التعريفات التي قدمها العلماء والباحثون لمفهوم التنمية وذلك تبعًا للدائرة المحورية التي يستند إليها كل باحث والتي يرى أنها تمثل جوهر التنمية (٢)، ولكن العامل المشترك بين معظم التعريفات المتعلقة بمفهوم التنمية يتمثل في أنها عملية الانتقال المخططة والمنظمة والمبرمجة من وضع ما قائم إلى وضع آخر يفترض انه الأفضل، ومن ثم فالتنمية هي الانتقال الإرادي المخطط والمنظم والمبرمج إلى وضع أفضل .

ولكن إن كان هذا التعريف يمثل جوهر العملية التنموية فإن هناك أسسًا و خصائص تميز عمليات التنمية في كل مرحلة تاريخية من مراحل التطور البشري ،فكل مرحلة تاريخية لها خصائصها وقضاياها المحورية التي تؤثر على سائر العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشهدها ،ولا يخرج واقع هذا العصر أو المرحلة التاريخية التي نعيشها الآن عن هذا السياق.

فمفهوم التنمية المعاصر قد تشكل وفقًا لمعطيات هذه المرحلة التاريخية وخصائصها ،واستنادا إلى الخبرات المكتسبة من تجارب التنمية عبر المراحل التاريخية السابقة والتي كان لها تأثيرها في تشكيل الواقع المعاصر،ومن ثم فالمفهوم المعاصر للتنمية هو مفهوم التنمية المستدامة ،وذلك استنادًا إلى ان عملية التنمية هي عملية أساسية وضرورية بالنسبة لكافة المجتمعات البشرية الأمر الذي يتطلب توفير المتطلبات اللازمة لاستمرارها واستدامتها .

ومفهوم التنمية المستدامة يقوم على عدة أسس أبرزها ما يلى : (٣)

- الاستمرارية: بمعنى ان عملية التنمية عملية مستمرة لا تتوقف باعتبارها من العمليات الأساسية والضرورية اللازمة لكافة المجتمعات البشرية .
- التوازن: فالتنمية المستدامة تقوم على ضرورة تحقيق التوازن على عدة مستويات ،منها المستوى الزمني ويشمل الحاضر والمستقبل ومن ثم فالتنمية المعاصرة لابد وان توازن بين متطلبات الحاضر ومتطلبات المستقبل فلا ينبغي أن يتم تحقيق التنمية في الحاضر باستنزاف الموارد المتاحة دون مراعاة لاحتياجات المستقبل من هذه الموارد، كما أنها يجب ألا تحمل أجيال المستقبل أعباءها. المستوى الثاني للتوازن هو تحقيق التوازن في المصالح سواء بين المصالح العامة والخاصة أو بين المصالح الخاصة لكافة الأطراف في المجتمع، المستوى الثالث للتوازن هو المستوى المكاني ويعني أن تتم في

كافة المناطق التي يشملها اقليم الدولة ،أما المستوى الرابع للتوازن فهو المستوى النوعي والذي يضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في عملية التنمية ،المستوى الخامس هو التوازن في الأدوار الحكومية والخاصة هذا فضلا عن الأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وأخيرًا التوازن بين الطموحات والإمكانيات والموارد المتاحة.

- الشمول: وهو يعني أن التنمية المستدامة تشمل كافة جوانب الحياة في المجتمع وكافة مناطق الدولة وكل أبناء المجتمع .
- المشاركة: بمعنى أن التنمية المستدامة تتطلب تضافر كافة الطاقات والجهود المتاحة في المجتمع ،ومن ثم فهي تقوم على توسيع نطاق المشاركة في كافة المجالات بما يؤدي إلى تعبئة كافة موارد المجتمع وطاقاته وتوجيهها باتجاه المسارات المحققة للتنمية.
- التدرج: تتطلب عملية التنمية المستدامة التدرج المنظم والمدروس في صنع السياسات واتخاذ القرارات وتطبيق برامج العمل ومتابعتها ،بما يؤدي إلى تكامل هذه البرامج في المحصلة النهائية لتحقيق أهداف عملية التنمية .
- المرونة: وتعني القدرة على تكييف عملية التنمية المستدامة مع المتغيرات والمستجدات التي تحيط ببيئتها الداخلية والخارجية .
- الجودة: والتحسين المستمر في الأداء ،تتطلب عملية التنمية المستدامة توافر مستوى ملائم من الجودة في الأداء في كافة القطاعات ،كما أنها تتطلب الإيمان بضرورة التحسين المستمر في الأداء والالتزام به في واقع الممارسة العملية .

خصائص التنمية المعاصرة

إن كانت تلك هي الأسس التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة باعتباره المفهوم المعبر عن محتوى عملية التنمية المعاصرة، فإن هناك خصائص معينة تتسم بها هذه العملية (٤) وأهمها ما يلي :

- اتساع دور القطاع الخاص في كافة مجالات التنمية بما في ذلك بعض الأنشطة التي كانت لا تقوم بها إلا الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام .
- تغيير دور الحكومة في نطاق عملية التنمية سواء على مستوى وضع السياسات التنموية أو تنفيذها أو متابعتها وتقييمها.
- تغيير دور الحكومة تبعه بالضرورة ازدياد أهمية تطوير أساليب الإدارة والعمل في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام بما يتلاءم وطبيعة الدور الجديد من جانب، وبما يتلاءم واتساع نطاق تفاعلاتها مع القطاع الخاص من جانب آخر.
- التنمية المعاصرة تتسم بإقامة الشراكات بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

- التنمية المعاصرة تتم في إطار نظام اقتصادي عالمي يقوم على أساس الاعتماد المتبادل وحرية التجارة والانفتاح على العالم الخارجي ،وبناء التكتلات الاقتصادية الكبيرة ،واتساع نطاق الأنشطة المختلفة العابرة للحدود .
- التنمية المعاصرة ترتبط بالتطور الذي لحق بالنظام الاقتصادي المعاصر الذي تغيرت فيه أساليب إنتاج الثروة والأهمية النسبية لعناصر الإنتاج، فقد ازدادت الأهمية النسبية للعنصر المعرفي في عمليات الإنتاج والإدارة والتسويق وغيرها بحيث صار هذا العنصر هو العنصر الحاكم في تحقيق القيمة المضافة.
- ترتبط التنمية المعاصرة بالخصائص الرئيسة للاقتصاد المعاصر من حيث انه اقتصاد يقوم على نتاج المعرفة، والشبكية والتي يقصد بها عمليات الربط والتشبيك سواء في مراحل الإنتاج أو التوزيع وغيرها ،والرمزية المتمثلة في تحويل أصول المشاريع إلى أسهم وسندات تتداول في البورصات وأسواق المال، والسرعة وذلك باعتبار ان الوقت أو الزمن عنصر هام ومؤثر من عناصر الإنتاج، والتنافسية وما تتطلبه من التوصل إلى أساليب غير تقليدية لتحقيق الجودة وتخفيض تكاليف الإنتاج.

هذا فضلاً عن ازدياد الوزن النسبي لقطاع الخدمات الاقتصادية بمفهومه الواسع والذي يشمل النقل والمواصلات والشحن والتفريغ والتخزين وخدمات الموانئ والمطارات والتعبئة والتغليف ولصق العلامات التجارية والخدمات المصرفية والتأمينية في نطاق الاقتصاد المعاصر .

- ازدياد الأهمية النسبية للأبعاد البيئية والاجتماعية في سياق عمليات التنمية المعاصرة .

ومن ثم فالتنمية المعاصرة لها خصائص معينة تميزها عن عمليات وتجارب التنمية التي حدثت عبر المراحل التاريخية السابقة الأمر الذي كان له آثاره على مختلف جوانب الحياة في المجتمعات المعاصرة وأبرزها الجانب الأمني الأمر الذي أدى إلى تطور واضح في مفهوم الأمن المعاصر بحيث اتسع نطاق المفهوم ليشمل العديد من الأمور الجديدة بل يمكننا القول بان المكون الأمني قد ازدادت أهميته النسبية في كافة جوانب الحياة والأنشطة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتؤكد هذا إحدى الدراسات فتذكر ان الدروس المستخلصة من التطورات التي شهدها العالم خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة تتمثل في الآتي (٥):

- تأكيد الأهمية المطلقة للأمن وأولوياته التي لا تنازع عليها في جدول العمل الإنساني في كل مكان وزمان .
- ازدياد عدد مصادر التهديد والمشكلات الأمنية وتغير نوعيتها .
- اتساع نطاق التهديدات الأمنية وازدياد درجة خطورتها .
- انعكاس سياسات العولمة وتأثيراتها على احتياجات الأمن وأهدافه وتهديداته ومشكلاته التي تعولمت بدورها .

- إمكانية امتداد الردود الوقائية والانتقامية على التهديدات الأمنية ومصادرها إلى ما هو أبعد من المسئولين الفعليين لتشمل كل المتهمين بإيوائهم أو مساعدتهم .

وتخلص الدراسة إلى ان الوقائع قد أثبتت أن الأمن يبقى أول الاحتياجات الإنسانية وأكثرها حيوية وضرورة ،وانه في ظل الأوضاع الراهنة فقد انعكست هذه الظروف على الأمن فزادت من تعقيده وتعدد أوجهه وتنوع أبعادها (٦).

- **ثانيًا – أمن التنمية :المفهوم، والخصائص ، والأبعاد ، والمستويات**

يربط فريق من الباحثين بين الأمن والتنمية فاموس جوردن (Amos A. Gordon) ووليم تايلور William J. Taylor يذكران انه إذا كان الأمن القومي بمفهومه الضيق يعني الحماية المادية الخاصة بشعب الدولة وإقليمها من التهديدات الخارجية، فإن المفهوم الواسع للأمن القومي يشير إلى ما هو أكثر من ذلك لأنه يتضمن حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية للدولة وقيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقائها (٧) .

ويعرف هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الأمن القومي بأنه القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية بالعالم بشروط معقولة وحماية طبيعتها ومؤسساتها وسلطتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها . (٨)

ويربط جون سبانير بين تحقيق الأمن القومي للدولة وحماية النظام السياسي والاقتصادي للدولة وطريقة تسيير الحياة فيها (٩).

إلا أن أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق بعد ذلك إذ يرى في كتابه جوهر الأمن الصادر في سبعينيات القرن الماضي ان الأمن هو التنمية ،ولأهمية ما جاء في هذا الكتاب لهذه الدراسة فإننا سنعرض لأهم ما جاء به في هذا الشأن (١٠).

فقد ذكر مكنمارا ان الأمن القومي لا يكمن فقط في القوة العسكرية بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل وفي الدول النامية وفي العالم أجمع، ويخلص إلى ان الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يوجد أمن فالأمن يتطلب حدًا أدنى من النظام والاستقرار وإذا لم توجد تنمية أو يتوفر الحد الأدنى منها فإنه من المستحيل تحقيق النظام والاستقرار والسبب في ذلك ان الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية خاضعة للإحباط .

والتنمية وفقًا لمكنمارا تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول مع ملاحظة ان ما هو مقبول في المراحل الأولى للتنمية قد لا يصبح مقبولاً أو معقولاً في المراحل التالية، ويرى انه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وانه عندما ينظم الناس مواردهم الطبيعية والإنسانية ليوفروا لأنفسهم ما يحتاجونه وما يتوقعونه من الحياة ، ويتعلمون

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

أن يوفقوا في سلام بين المطالب المتنافسة في ظل الصالح القومي الأوسع فإنه عندئذ تقل الحاجة إلى اللجوء للعنف لتحقيق المطالب الملحة للعيش الكريم ومن ثم فهو يربط بين العنف والتخلف الاقتصادي ،فالفقر يؤدي إلى القلاقل وضمور الإمكانات البشرية اللازمة للتنمية ،والفقر ليس مجرد عدم الثروة بل انه شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف والتي تؤدي إلى الهبوط بمصالح الإنسان وآماله فيلجأ إلى العنف والتطرف .

والواقع ان مكنمارا وإن ركز في كتابه جوهر الأمن على الجوانب الاقتصادية للقوة باعتبارها المتغير الرئيسي للأمن إلا انه لم يغفل الجوانب الاجتماعية والسياسية ،فقد أشار إلى الأبعاد الاجتماعية للفقر والنتائج السياسية المترتبة عليها وانعكاساتها على الأمن ،كما انه وسع من نطاق التهديدات التي تواجه الأمن فهي لم تعد قاصرة على التهديدات الخارجية بل امتدت إلى التهديدات الداخلية (١١).

وفي هذا الإطار يذكر الدكتور علي الدين هلال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ان الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا واجتماعيًا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع (١٢).

ويربط الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحد بين التنمية والأمن في عدة تقارير ودراسات أصدرها إبان توليه هذا المنصب إذ يصل إلى نتيجة مؤداها انه لا تنمية بغير أمن ولا أمن بغير تنمية وهو بهذا يطور ما توصل إليه مكنمارا من قبل من الأمن هو التنمية ،وبالتالي فالدكتور بطرس غالي يكشف بوضوح وعبر تحليل مفصل عن العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية (١٣).

ومن خلال التحليل المتقدم نستطيع أن نقدم تعريفًا لأمن التنمية آخذين في الاعتبار ما يشهده العالم من متغيرات يقول :

يقصد بأمن التنمية توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي .

إن هذا التعريف يشتمل على عدة عناصر أبرزها ما يلي :

- المتطلبات اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار.
- البيئة الجاذبة والحاضنة لعملية التنمية.
- الضمانات التي تكفل استمرار التنمية واستدامتها وتحقيقها لأهدافها.
- المستوى الكلى الذي يشمل الدولة والمجتمع.

مركز الإعلام الأمني Police Media Center

- المستوى الجزئي المتعلق بأمن المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في العملية التنموية.
- المستوى الداخلي والمستوى الخارجي.

فإذا ما نظرنا إلى المتطلبات اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار فإننا سنجد ان أول هذه المتطلبات هي وجود جهاز أمني محترف قادر على السيطرة على مجريات الأمور، وتأمين الأرواح والممتلكات والحريات من أية محاولة للمساس بها أو تهديدها ،ولديه القدرة على توقيع الجزاء القانوني على كل من يخرج عن أحكام القانون والنظام العام .

من ناحية أخرى فإن أحد الشروط اللازمة لإيجاد البيئة الحاضنة والجاذبة لعملية التنمية هو الشرط الأمني الذي يكفل الشعور بالأمان والاطمئنان اللازم لهذه البيئة، أما العنصر المتعلق بتوفير الضمانات التي تكفل استمرار التنمية واستدامتها وتحقيقها لأهدافها فإنه يدور حول القوانين والقواعد الإجرائية المنظمة لعمل التنمية وكفالة تطبيق هذه القوانين ونفاذها وتوقيع العقاب على كل من يحاول الخروج عليها.

وهنا أيضًا يكون لأجهزة الأمن دورها الهام والمحوري ،فهي الأجهزة المكلفة بتطبيق أحكام القانون وإنفاذه وتوقيع الجزاء على المخالفين أو من يحاول انتهاك هذه القوانين وذلك وفقًا لما يحدده القانون في هذا الشأن ، فأجهزة الأمن لابد وأن تكون ملتزمة بأحكام القانون المنظمة والموضحة لتوقيع الجزاء ،وهذه إحدى الضمانات الهامة بصفة عامة وبالنسبة لأمن التنمية على وجه الخصوص.

أما فيما يتعلق بمستويات أمن التنمية فهي تشمل المستوى الكلي العام المتعلق بأمن الدولة والمجتمع ،والمستوى الجزئي والنوعي المرتبط بأمن المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية هذا فضلاً عن أمن العاملين في هذه المؤسسات والمنظمات.

وهناك علاقة ارتباط واضحة وهامة بين المستويين في نطاق عملية التنمية ،فتأمين المنشآت الحيوية كمنشآت البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي، والطرق والجسور والكباري واتصالات وغيرها وإن كانت تدخل في نطاق المستوى الكلي للأمن إلا أنها هامة وضرورية بالنسبة لعملية التنمية التي تحتاج إلى مثل هذه البنية التحتية لانجاز مشاريعها.

كما ان تأمين المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية من شركات ومصانع وبنوك وغيرها له أهميته بالنسبة للمستوى الكلي للأمن لأنه يحمي ثروات المجتمع وممتلكاته ويؤكد القدرة الأمنية الفاعلة في نطاق الدولة .

أما المستوى الداخلي والخارجي للأمن التنموي فهما مترابطان إلى حد كبير في الواقع المعاصر نتيجة للمتغيرات العديدة التي يشهدها العالم ،فالأمن التنموي يسعى بطريق مباشر وغير مباشر إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة في كافة المجالات، فالقدرة على تحقيق الأمن بالمفهوم المتقدم تؤدي إلى زيادة المزايا النسبية والتنافسية للدولة بصفة عامة وخاصة في المسائل المتعلقة

بالتنمية ،كما انه يسهم في تحقيق التنمية الأمر الذي يسهم بدوره في حماية الأمن من الكثير من التهديدات الخارجية التقليدية والمستجدة ،وهكذا تتأكد طبيعة العلاقة الجدلية التي أشرنا إليها في سياق تحليلنا للعلاقة بين الأمن والتنمية .

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى آخر من التحليل فإننا سنلحظ ان أمن التنمية بالمفهوم الذي أشرنا إليه متعدد الأبعاد ،فهو لا يقتصر على الجوانب الأمنية فحسب بالرغم من أهميتها ،وإنما يشتمل كذلك على أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتقنية لا يمكن تجاهلها في هذا العصر، الأمر الذي كانت له آثاره على طبيعة وخصائص الأمن التنموي وأهمها ما يلي :

إنّ نطاق عمل الأمن التنموي لا يقتصر على الداخل وإنما يمتد إلى النطاق الخارجي ، وان هناك علاقة ارتباط بين العمل على المستويين نتيجة لازدياد التفاعلات والأنشطة والمعاملات المتعلقة بالتنمية والعابرة لحدود الدول ،وهو الأمر الذي يتطلب بناء شبكة من الاتصالات الواسعة ليس بين الأجهزة الأمنية في الدول الأخرى فحسب ولكن مع بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجالات ذات صلة بعمليات التنمية خاصة في المجالات غير التقليدية للتهديدات الأمنية المعاصرة ،كاستيراد بعض السلع التي لا تتطابق والمواصفات المحددة أو التي يمكن ان تلحق الضرر بصحة الإنسان أو عمليات التلاعب التي يمكن أن تحدث من خلال المعاملات الخارجية بما قد يؤدي إلى دخول مواد مشعة أو النفايات بأنواعها المختلفة ،ويدخل في هذا الإطار بعض الأنشطة التجارية والصناعية التي قد تتسبب في تلوث البيئة البحرية والبرية والجوية الأمر الذي يتعارض مع متطلبات عملية التنمية المعاصرة ،فعلى سبيل المثال توجد بعض منظمات المجتمع المدني العالمية التي تراقب وتتابع عمليات التخلص من النفايات بمختلف أنواعها والسلع الغذائية منتهية الصلاحية وتصدر تقارير بشأنها بشكل دوري ،بل ومنها ما يقوم بإخطار حكومات الدول التي يعقد بعض رجال أعمالها صفقات من هذا النوع، ويدخل في هذا الإطار ضرورة امتداد شبكة الاتصالات الأمنية بكافة الجهات الخارجية ذات الصلة بمشاريع التنمية التي يجري تنفيذها بالداخل.

إنّ أهمية ما أشرنا إليه تتلخص في أنها توفر لأجهزة الأمن القدرة على المبادرة في التعامل مع القضايا الأمنية المتعلقة بعملية التنمية المعاصرة واتخاذ إجراءات وقائية بشأنها، ومن ثم تسهم في زيادة كفاءة وفعالية الأداء الأمني وترتقي به إلى المستوى الملائم للقيام بدوره المطلوب.

إنّ هناك قضايا وموضوعات جديدة تدخل في نطاق عمل أمن التنمية سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي ، كما ان هناك علاقة ارتباط بين العمل الأمني التنموي على المستويين ،فقدرة أجهزة الأمن على مكافحة غسل الأموال والجريمة الدولية المنظمة ومكافحة الفساد بشتى صوره وأشكاله ،يسهم في زيادة القدرة التنافسية للدولة ،بل ولا نغالي إذا ما أشرنا إلى بعض الجوانب الأكثر جزئية بطبيعتها كتأمين عمليات الشحن والتفريغ وتطبيق القواعد الأمنية على تعبئة وشحن الحاويات

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

في الموانئ وفقًا للمواصفات العالمية الجديدة في هذا الشأن ،وتسهيل حركة المرور الداخلي، وضبط أوضاع السلامة والأمان في المنشآت المختلفة وغيرها.
كل هذه الأمور لها مردودها على المستوى الكلي لعملية التنمية ،ومن ثم فإننا لا نغالي إذا ما ذكرنا أن الأمن التنموي يعد أحد المصادر غير التقليدية لزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني الأمر الذي ينعكس إيجابًا على عملية التنمية، كما انه احد العناصر الهامة في زيادة القدرة التنافسية للدولة سواء من خلال إسهامه في تخفيض بعض عناصر تكلفة الإنتاج كتكلفة التأمين مثلاً والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمستوى الأمن والأمان ،وزيادة القدرة على الاستخدام الفعال للوقت في عمليات النقل وغيرها الأمر الذي يسهم بدوره في تخفيض التكلفة نظرًا لما يوفره ذلك من وقود مهدر.
إنه بحكم المتغيرات والأوضاع القائمة في عالم اليوم فإن أمن التنمية يتطلب سياسات واستراتيجيات وأساليب جديدة تتلاءم مع هذه المستجدات ،ويرتبط بهذا الحاجة إلى قدرات ومهارات معينة سواء على المستوى المؤسسي لأجهزة الأمن أو على مستوى الأفراد العاملين في هذه الأجهزة، فأمن التنمية المعاصر يقوم على ازدياد المكون الفكري والمعرفي اللازم للتعامل مع قضايا الأمن بصفة عامة والقضايا ذات الصلة بعملية التنمية على وجه الخصوص ،خاصة وان بعض هذه القضايا لها أبعادها الفنية والتقنية والعلمية المركبة والمعقدة ،والتي قد تحتاج إلى قدر كبير من الخلق والابتكار والمبادرة في العمل الأمني.

ثالثًا – تنمية الأمن :المفهوم ، والرؤية ، والاستراتيجيات

يرتبط مفهوم تنمية الأمن بكافة المتغيرات والتطورات السابق الإشارة إليها ومن ثم يقصد بتنمية الأمن عملية التطوير المستمر للأجهزة الأمنية مؤسسيًا واستراتيجيًا وعملياتيًا اللازمة للتعامل هذه الأجهزة بكفاءة وفعالية مرتفعة المستوى مع القضايا الأمنية المتعلقة بصفة عامة ومع تلك القضايا المرتبطة بعملية التنمية في المجتمع على وجه الخصوص .
وتنمية الأمن بالمفهوم المتقدم لابد وان ترتبط برؤية استراتيجية جديدة تتلاءم والظروف الموضوعية المحيطة بالمجتمعات المعاصرة وبعملية التنمية القائمة في المجتمع ،ونستطيع أن نقدم بعض العناصر التي نرى انه من الضروري أن تشتمل عليها في ظل معطيات الواقع المعاصر وذلك على النحو التالي :

- المكون الاقتصادي للأمن.. بمعنى ان الأمن كنشاط له مردوده الاقتصادي على المستوى الكلي الذي يشمل المجتمع والدولة وعلى المستوى الجزئي الذي يشمل المؤسسات والشركات والمنظمات المختلفة في المجتمع وصولاً إلى الأفراد ، ومن ثم فحساب التكلفة والعائد للأمن لا يقتصر على البعد المتعلق بالمسائل الأمنية التقليدية وإنما لابد وأن يمتد إلى الجوانب الأخرى الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي بالمفهوم المتقدم.
- الأمن يمكن أن يكون إحدى الوسائل الهامة في توليد القيمة المضافة للاقتصاد الوطني على المستويين الكلي والجزئي ،كما انه يمكن أن يكون

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

أداة لإبراز المزايا النسبية وتوليد وإنتاج المزايا التنافسية من خلال أدائه المتطور، وبالتالي يعد أحد المصادر الأساسية لزيادة القدرة التنافسية للدولة .

- الأمن أداة للتحديث والتطوير المستمر اللازم لعملية التنمية ،فبحكم تعامله مع العديد من القضايا المتنوعة في مجالات الحياة المختلفة فإنه يكتسب خبرات عملية هامة سواء على مستوى التخطيط والإدارة والتنفيذ أو على المستوى التقني ،وهذه الخبرات يمكن نقل بعضها إلى المجتمع بمنظماته وهيئاته المختلفة، يؤكد هذا ان أهم مكونات التكنولوجيا المعاصرة كالحاسب الآلي كانت نتاجًا لدراسات وبحوث أمنية في الأساس، ويصدق هذا كذلك على الجوانب الإدارية فالكثير من الخبرات الإدارية المعاصرة والتي تمت ترجمتها إلى برامج للتطوير الإداري في المنظمات غير الأمنية كانت نتاجًا لجهود المنظمات الأمنية في هذا المجال .
- البعد الاجتماعي للأمن ويتمثل في ان الأمن وإن كان من أهم ضرورات الحياة في المجتمعات البشرية إلا ان تحقيقه يرتبط بمدى تماسك المجتمع حول مجموعة من القضايا المشتركة أو حول مشروع وطني يلتف الجميع من حوله ،كمشروع التنمية ،خاصة في هذا العصر الذي ازدادت فيه الأهمية النسبية للمكون الأمني في مشاريع التنمية المختلفة أيًا كان مجالها ونوعها، وإن كان هذا التصور يتطلب خلق شراكات بين أجهزة الأمن والمجتمع بمنظماته ومكوناته المختلفة ،فإنه يفرض على الأمن الاهتمام بكافة القضايا الأمنية المجتمعية ذات الصلة بعملية التنمية أو التي يمكن أن تنتج عن الأساليب المتبعة في تنفيذ مشاريع التنمية في الواقع المعاصر والتي تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية .
- البعد السياسي ويتلخص في ان الأمن وإن كان من المهام التي تحظى بالأولوية المطلقة لأي نظام سياسي لأن مهمته الرئيسة هي الحفاظ على استمرارية الدولة ونظامها السياسي والمجتمع ،إلا انه يجب أن يقوم بهذا الدور في نطاق أحكام الدستور والقانون ، الأمر الذي يكسبه الشرعية والمشروعية التي تمتد بدورها إلى النظام السياسي حيث يتأكد من خلال ذلك خضوع السلطة السياسية لأحكام الدستور والقانون ، وتزداد الأهمية النسبية لذلك في نطاق عملية التنمية المعاصرة ،حيث يعد هذا الأسلوب في الأداء الأمني أحد المؤشرات الجاذبة للاستثمارات الداخلية والخارجية اللازمة لعملية التنمية ،حيث انه يوفر جانبًا من الضمانات الهامة في هذا المجال ،وبالتالي فنستطيع القول بان الأمن يستطيع من خلال التزامه بأحكام الدستور والقانون أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في المجتمع.
- البعد الثقافي والذي يقوم على أساس بناء وتشكيل ثقافة الأمن في المجتمع بحيث يترسخ الإيمان لدى كل فئات المجتمع ومؤسساته بأن الأمن

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

مسئولية مشتركة وانه يسعى لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة شرائح المجتمع ،وان تحقيق الأمن يحقق في المحصلة النهائية مصالح الجميع.

الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الأمن

هناك مجموعة من الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الأمن يمكننا أن نشير إلى أهمها بالنسبة لموضوع هذه الدراسة وذلك على النحو التالي :

- **استراتيجية بناء الشراكات الأمنية**

وتتلخص في ان المهام التنموية المعاصرة للأمن تتطلب إقامة شراكات بين الأجهزة الأمنية والعديد من الجهات وعلى عدة مستويات داخلية وخارجية، وذلك بحكم طبيعة المهام المطلوب من الأمن القيام بها ونوعية ونطاق الظواهر والقضايا الأمنية المعاصرة خاصة تلك المرتبطة بعملية التنمية، وبالتالي فهذه الشراكات تبدأ بالمؤسسات الوطنية الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع وتمتد إلى النطاقين الإقليمي والدولي على المستويين الرسمي الحكومي وغير الرسمي أي غير الحكومي ،وذلك بما يؤدى إلى زيادة كفاءة وفعالية الأداء الأمني.

وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى بعض الأمثلة للشراكات المطلوبة ،الشراكة بين الأجهزة الأمنية الرسمية وإدارات الأمن بالشركات والمنشآت المختلفة وذلك لتوفير التأمين اللازم لهذه المنشآت والتأكد من التزامها بالقواعد المنظمة لتأمينها، ووضع سيناريوهات لما يمكن أن تتعرض له مثل هذه المنشآت من تهديدات وكيفية التعامل معها والتدريب عليها ووضع أطر للتنسيق المطلوب في حالة حدوثها بين الجانبين.

- **استراتيجية شبكة الاتصالات الأمنية** وتتمثل في بناء شبكة اتصالات قوية وفعالة على المستويات الداخلية والخارجية ،وذلك لتلبية احتياجات العمل الأمني من البيانات التي يتم من خلالها انتاج المعلومات اللازمة لأداء المهام الأمنية ،وتأمين هذه الشبكة وتحديثها المستمر.
- **استراتيجية انتاج المعرفة الأمنية وتطويرها للاستخدامات غير الأمنية** وتقوم هذه الاستراتيجية على أهمية تسجيل وتوثيق الخبرات المكتسبة من واقع الممارسة العملية للأجهزة الأمنية ،خاصة وان هذه الأجهزة تواجه مواقف صعبة ومعقدة وتتعامل معها حيث لا مجال لتأجيل هذا التعامل ،والكثير من هذه المواقف يمكن أن تحدث وتواجه المؤسسات والجهات غير الأمنية إلا ان القائمين على إداراتها لا يمكنهم في أغلب الأحوال تصور أو توقع احتمال حدوثها ومن ثم فتوثيق هذه الخبرات يمكن أن يسهم في انتاج المعرفة سواء على

المستوى الإداري أو التقني ،وغني عن البيان ان انتاج المعرفة لا يعني فقط تقديم ما لم يسبق الوصول إليه وإنما يشمل أي تطوير ولو محدود على مستوى الأداء العملي والذي يؤدي من خلال التراكم المعرفي إلى تقديم ما هو جديد ،كما انه يشمل إعادة تركيب وتشكيل العناصر المتعلقة بعمل معين بما يؤدي إلى زيادة فعاليته وكفاءته **وبالتالي فالمجال مفتوح ومتاح في هذا الشأن ولا يتطلب إلا المزيد من الجدية والثقة بالنفس والقدرة على التخلص من الفكر النمطي في الأداء .**

- **استراتيجية التطوير الإداري المستمر** وتقوم على أساس عدم التعامل النمطي مع القضايا والظواهر الأمنية المعاصرة خاصة وأنها ذات طبيعة متغيرة ومحتوى متجدد حتى لو أخذت أشكالاً تقليدية، ولا يعني هذا عدم الالتزام بنظم وأطر إدارية محددة ومقننة ولكنه يعني التطوير المستمر لهذه النظم وتطويرها بما يتلاءم وطبيعة ما يواجه الأجهزة الأمنية من ظواهر وقضايا ومواقف سواء على مستوى العمل العادي لهذه الأجهزة أو على المستوى العملياتي ،أو مستوى التعامل مع المواقف الصعبة أو غير المعتادة أو الأزمات ،وقد يكون من الملائم تصميم النظم والأطر الإدارية المتعددة المناسبة لكل حالة بحيث يكون أمام القائمين بالعمل مجموعة من القواعد المنظمة للتعامل مع كل حالة من الحالات مع إعطاء قدر من المرونة لهم للتصرف وفقًا لتطورات الموقف في كل حالة من هذه الحالات ،وتدريبهم على ذلك بما يرفع مستوى استعدادهم للتعامل مع كل حالة .
- **استراتيجية التثقيف الأمني** لا يمكن إغفال جانب التثقيف الأمني في نطاق تنمية الأمن وذلك نظرًا لوجود رؤية جديدة مختلفة للأمن وأجهزته ودورها في المجتمع، ومهمة هذه الاستراتيجية تتمثل في التعريف بأبعاد الرؤية الأمنية التنموية وأهمية المكون الأمني بمفهومه الواسع في كافة الأنشطة بالدولة والمجتمع وأهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن والاستقرار اللازم لعملية التنمية والمردود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الناتج عن ذلك ،وضرورة الالتزام على المستوى المؤسسي والفردي بالقواعد المنظمة لتأمين أداء الأعمال وحماية المنشآت وتأمين المعلومات وغيرها، وتدخل هذه الاستراتيجية في نطاق عمل الإعلام الأمني على وجه التحديد .

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة أن نعرض ونحلل الأبعاد المختلفة للعلاقة بين الأمن والتنمية في الواقع المعاصر الذي يشهد العديد من المتغيرات السريعة والمتلاحقة وقد أوضحت الدراسة أن عملية التنمية المعاصرة لها خصائصها المختلفة عن عمليات التنمية التي جرت في مراحل تاريخية سابقة وبالتالي فإن أمن التنمية المعاصر لابد وأن يكون له خصائصه التي

تتلاءم مع التطور القائم في عملية التنمية المعاصرة والتي يزداد فيها المكون الأمني، إلا ان العلاقة ليست من جانب واحد بل هي علاقة جدلية مستمرة ومن ثم فلابد من تنمية الأمن من حيث المفهوم والرؤية و الاستراتيجية ،وذلك لكي يسهم بدوره في عملية التنمية.

وبالتالي فإن أهم ما توصلنا إليه من خلال التحليل المتقدم يمكن تلخيصه بأنه إذا كانت التنمية المعاصرة تتطلب نشاطًا أمنيًا معينًا لازمًا لانطلاقها واستدامتها واستمرارها فإنه على الجانب الآخر يمكن للأمن أن يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية التنمية بأبعادها ومستوياتها المختلفة.

وفى هذا الإطار يمكن وضع العديد من الرؤى والاستراتيجيات الأمنية التنموية وإن كنا قد قدمنا بعض الاجتهادات في هذا الصدد إلا ان هذا لا يمنع من إمكانية تقديم اجتهادات أخرى في هذا السياق.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

مراجع الدراسة :

(١) هناك العديد من الكتابات حول تطور النظام الرأسمالي والمراحل المختلفة التي مر بها هذا النظام والنتائج المترتبة عليه على الأصعدة المختلفة بما فيها الأمن انظر :

- د. إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ،مجلة الطريق ، بيروت ، العدد الرابع ،١٩٩٧ .

- كينيشى اوهمى،الاقتصاد العالمي المرحلة التالية ،ترجمة مركز التعريب والترجمة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٦.

(٢) حول تعريف التنمية انظر المقدمة الهامة التي كتبها شوقي جلال في ترجمته لكتاب :امارتيا صن ،التنمية حرية :مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والفقر والمرض ،الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب ، سلسلة عالم المعرفة العدد ٣٠٣ مايو ٢٠٠٤ ، ص٧- ص١١.
كذلك انظر الفصل الثاني والثالث من هذا الكتاب .

(٣) حول مفهوم التنمية المستدامة انظر عرضًا وافيًا للمفهوم في :
البنك الدولي ، الدولة في عالم متغير تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧، ترجمة ونشر مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٧ ،ص١١٩- ص١٤١ .

(٤)امارتيا صن ، مرجع سابق ،ص ١٤١- ص١٨٧.

(٥)على عباس مراد ،مشكلات الأمن القومي ،ابوظبى ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،سلسلة دراسات استراتيجية ،العدد ١٠٥، ٢٠٠٥ ،ص١١ –ص١٢.

(٦) المرجع السابق ،ص -١٣- ص١٩ .

(٧)المرجع السابق ، ص٣٢ .

(٨) المرجع السابق ، ص٣٢ –ص٣٣ .

(٩) غازي صالح نهار ،الأمن القومي العربي ،عمان ،دار الأمل ودار مجدلاوي ،١٩٩٣ ،ص٥.

(١٠) روبرت وكنمارا ،جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠،ص١٤ – ص٢٥ .

(١١) د.محمد سعد أبو عامود ، النظم السياسية في ظل العولمة ، الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٨ ،ص٢٨٦ .

(١٢) د.علي الدين هلال ،الأمن القومي العربي ،دراسة في الأصول ،مجلة شئون عربية ،تونس ،جامعة الدول العربية ،العدد ٣٥، يناير ١٩٨٤، ص٧.

(١٣) د.بطرس بطرس غالي ، تقرير الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة ،سبتمبر ١٩٩٣، ملحق مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،ومؤسسة الأهرام ، عدد أكتوبر ١٩٩٣.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center